ويعتبر أزفالد ديكرو (Oswald Ducrot) رائد هذا الاتجاه؛ إذر يرجع إليه الفضل في دمج حقلين معرفيين، نميا في بيئتين متباعدتين نسبيا، بيئة اللسانيات كما نظّر لها دي سوسير (Ferdinand de Saussure) في مطلع القرن العشرين من جهة، وبيئة التداولية كما أفرزتها الفلسفة التحليلية من جهة أخرى. وهكذا تمّ الابتعاد عن الحجاج في صورته التي تقدمها البلاغية الكلاسيكية، وعن الحجاج في صورة البلاغة الجديدة، أعني صورته الجدلية المنطقية كما يقدمها حاييم بريلمان وأولبرايت تيكا (Chaim Perelman et Lucie Olbrechts Tyteca)، ليتأسس بذلك الحجاج التداولي، الذي هو « حجاج في اللغة ».

" إن هذه النظرية، التي وضع أسسها اللغوي الفرنسي أزفالد ديكرو (O. Ducrot) منذ سنة 1973، نظرية لسانية تهتم بالوسائل اللغوية وبإمكانات اللغات الطبيعية التي يتوفر عليها المتكلم، وذلك بقصد توجيه خطابه وجهة ما، تمكنه من تحقيق بعض الأهداف الحجاجية، ثم إنها تنطلق من الفكرة الشائعة التي مؤداها : « أننا نتكلم عامة بقصد التأثير ». هذه النظرية تريد أن تبيّن أن اللغة تحمل بصورة ذاتية وجوهرية (intrinsèque) وظيفة حجاجية، وبعبارة أخرى، هناك مؤشرات عديدة لهذه الوظيفة في بنية اللغة نفسها "[1].

وبناء على هذا المعطى فإنها تفرق بين نوعين من الحجاج : حجاج منطقي برهاني صارم، وحجاج لغوي طبيعي. الأول لا يتمظهر حقيقة في التخاطب بين المتكلمين في الأحوال الطبيعية، ولكنه يتمظهر في دراسات المناطقة، الذين يعتمدون أشكالا لغوية صورية، منتقاة بعناية؛ والثاني حجاج لغوي طبيعي، يتمظهر في كل صور التخاطب العادية؛ وهو ليس حجاجا برهانيا بالمعنى الدقيق للكلمة، لأنه لا يقدم براهين وأدلة منطقية، ولا يقوم على مبادئ الاستنتاج المنطقي[2].

وليظهر الفرق بين المذهبين نقدم المثالين التاليين :

المثال الأول :

كل إنسان فانٍ مقدمة كبرى

محمد إنسان مقدمة صغرى

إذن : محمد فانٍ نتيجة

المثال الثاني :

السماء غائمة حجة

إذن سينزل المطر نتيجة

---

[1] أبو بكر العزاوي : اللغة والحجاج، العمدة في الطبع، الدار البيضاء، ط1، 2006، ص 14.

[2] Voir : Oswald Ducrot : Dire et ne pas dire, Herman, Paris, 1972, p 4-5.

فأنت تلاحظ أن النتيجة في المثال الأول هي نتيجة حتمية لازمة، لا تحتمل أكثر من احتمال واحد. وهي صارمة أيضا، إذ لا تتجلى إلا في صور وأشكال بعينها، هي الأشكال والصور التي يستعملها المناطقة. أما في المثال الثاني فالنتيجة احتمالية، إذ لا مانع من أن تكون السماء غائمة ولا يسقط المطر. وبهذا فالحجة في المثال الأول هي حجة نهائية، لا تقدم أكثر من احتمال واحد، بينما الحجة في المثال الثاني حجة مفتوحة، تفتح آفاق الحوار والمناورة بدرجات متفاوتة جدا. وهكذا نلاحظ أن " الفعل الحجاجي عبارة عن نظام متوار في صميم الخطابات اللغوية وقوانينها الداخلية، وليس مجرد بناء منطقي مفروض عليها. والسبيل إلى كشف هذا النظام يتحقق من خلال التأسيس لتداولية تدمج المكون التداولي في البنية الدلالية، وتسند إليه دورا محوريا لفهم الملفوظات "[1].

لقد قامت نظرية التداولية المدمجة، من دون شك، على جهود أوستين وسيرل، وغيرهم، من خلال المحاورة المستمرة لأعمالهما، نقدا وتمحيصا، كما يصرح بذلك ديكرو[2]. وكانت نتيجة هذه المحاورة مراجعته لمفهوم الفعل الكلامي، الذي لخّصه أوستين في ثلاثة أبعاد : هي فعل التلفظ (Locutionary act)، وفعل الإنجاز (Illocutionary act)، وفعل التأثير (Perlocutionary act)؛ إذ يختصر الفعل الكلامي في البعد الثاني، وهو بعد الإنجاز؛ كون القول عموما، ما هو إلا تلفّظ بالقول مقترنا بالقصد. فالتلفظ، إذن، فعل يقوم به المتكلم فتنعكس آثاره في الملفوظ الذي يتكلم به. ومن هنا تعبير ديكرو المشهور : « إن المقول مسجّل في القول » (Le dire est inscrit dans le dit) [3]، أي أن وظيفة القول تنعكس بصورة آلية وحتمية في بنيته. ومن جهتنا، وبصورة عكسية، يمكن أن نقول بأننا نستطيع أن نقف على وظيفة القول من خلال تحليل بنيته، فبنية القول مرآة لوظيفته.

وبناء على هذا فإن مهمّة التداوليات اللسانية، أو التداوليات المدمجة (الحجاج اللغوي)، تتمثل في " دراسة معاني الملفوظات داخل السياق. وليس من هدفها الوقوف على ما تدل عليه العبارة (دلاليا)، ولكن هدفها هو الوقوف على **وظيفة الفعل الكلامي** المنجز بالملفوظ. فإذا كانت الجملة والعبارة تمثّل الوحدات النظمية والدلالية الكبرى، فإن الفعل الكلامي هو الوحدة التداولية الصغرى "[4]. وبذلك فهي تنطلق من الملفوظ اللغوي، فهما وتأويلا، بغية دراسة الواقع المنجز بالكلام. ولتحقيق ذلك يتعيّن القيام بتوصيف منظّم لمختلف الأشكال التي تتحقق بواسطة الملفوظات. وقد قال أنسكومبر صراحة بأن الغرض العام للنظرية التي أنشأها مع ديكرو، وسمّاها : نظرية الحجاج في اللغة، هو بناء نظرية في تأويل الملفوظات (l'interprétation des énoncés)[5].

---

[1] جواد ختام : التداولية، أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2016، ص 132.

[2] Voir : Oswald Ducrot : Le dire et le dit, Ed. Minuit, Paris, 1984, p. 7.

[3] Oswald Ducrot : Les échelles argumentatives, Ed. Minuit, Paris, 1980, p. 9.

[4] Jaques Moeschler : Argumentation et Conversation, Ed. Hatier-Credif, Paris, 1985, p. 23.

[5] Jean Claude Anscombre : La théorie des topoï : sémantique ou rhétorique ?,Hermès, La Revue, Paris, 1995/1 n° 15, p. 186.

وكانت نتيجة هذه المحاورة، أيضا، أن قدّم ديكرو تعديلات جادّة على اجتهادات أوستين وسيرل، سواء فيما يتعلق بتصنيفهما لأفعال الكلام، أم فيما يخص عدم كفاية هذه التصنيفات في حصر أفعال اللغة جميعا. ولذلك نراه يقدم اقتراحا، بإضافة فعلين كلاميين جديدين هما : فعل الاقتضاء (acte d'inférer)، وفعل الحجاج (acte d'argumentation). وهما فعلان مندمجان معا، " فعندما يبني المتكلم حجاجا، فإنه يقدم ملفوظا (ق1)، أو مجموعة من الأقوال، كحجة، تفضي إلى التسليم بقول آخر (ق2)، بشكل ضمني أو مصرحاً به. وهنا يبدو من المعقول أن نوصّف الحجاج بإنه إنجاز للفعلين معا : التلفّظ بالحجة من جهة، ومن جهة أخرى فعل الاقتضاء (acte d'inférer) منجزا عندما نتلفّظ بالنتيجة "[1].

وإذن فـ " إن الحجاج هو تقديم الحجج والأدلة المؤدية إلى نتيجة معينة، وهو يتمثل في إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب، وبعبارة أخرى، يتمثل الحجاج في إنجاز متواليات من الأقوال، بعضها هو بمثابة الحجج اللغوية، وبعضها الآخر هو بمثابة النتائج التي تتتج عنها. إن كون اللغة لها وظيفة حجاجية يعني أن التسلسلات الخطابية محددة، لا بواسطة الوقائع (les faits) المعبّر عنها داخل الأقوال فقط، ولكنها محددة أيضا وأساسا بواسطة بنية هذه الأقوال نفسها، وبواسطة المواد اللغوية التي تم توظيفها وتشغيلها. ومن هنا وجب التمييز بين الاستدلال (Le raisonnement) والحجاج (L'argumentation)، لأنهما ينتميان إلى نظامين مختلفين، نظام ما نسميه عادة بـ المنطق، ونظام الخطاب. إن استدلالا ما، (القياس الحملي أو الشرطي مثلا)، لا يشكل خطابا بالمعنى القوي الذي يعطيه ديكرو لهذا المصطلح "[2].

وإذن فبنية الأقوال في الحجاج الاستدلالي تقوم على قضايا مستقل بعضها عن بعض، تتحدد خصائصها من خلال المضامين التي تتضمنها، وهي مضامين منطقية بالأساس، توصّف الواقع، وتختزله في قوالب محدّدة؛ ومن هنا لا يكون الاستدلال فيها مبنيا على الأقوال نفسها، ولكن على المضامين التي تتضمنها؛ بينما الحجة في التخاطب الطبيعي عنصرٌ دلالي يقدمه المتكلم لصالح عنصر دلالي آخر؛ كما قد ترد على شكل قول أو فقرة أو نص أو قد تكون مشهدا طبيعيا أو سلوكا غير لفظي. في الوقت الذي تكون فيه ظاهرة، وقد تكون مضمرة، بحسب ما يقتضيه السياق. وكذلك القول في النتيجة أوالرابط الحجاجي الذي يربط بينهما.

وهذه بعض الأمثلة :

- لقد راجعت دروسي، إذن سأنجح.

- لقد راجعت دروسي، سأنجح.

- لقد راجعت دروسي.

---

[1] Jean Claude Anscombre et Oswald Ducrot : L'argumentation dans la langue, Ed. Pierre Mardaga, Bruxelles, 3emme ed, 1983, p 11.

[2] أبو بكر العزاوي : اللغة والحجاج، ص 16– 17.

- سأنجح.

فأنت ترى أن المتكلم في المثال الأول، يقدم الحجة، وسيتنتج النتيجة، ويربط بينهما برابط. وهذه صورة هي الحجاج التام، بينما في المثال الثاني، نرى أنه يقدم الحجة ويستنتج النتيجة، ولكنه يضمر الرابط بينهما ولا يذكره، بينما نرى في المثال الثالث أنه يقدم الحجة فقط ليدع للسامع أن يستنتج النتيجة من تلقاء نفسه من خلال سياق المحادثة. أما في المثال الرابع، فإنه يصرّح بالنتيجة ليدع للمستمع أن يخمّن الحجة (العلّة) التي هي وراء نجاحه.

ويلاحظ بعض الباحثين أن الحجة اللغوية عند ديكرو تتسم بمجموعة من الخصائص، هذه أهمها[1]:

أ. هي سياقية : فالعنصر الدلالي الذي يقدّمه المتكلم يكون باعتباره يؤدي إلى عنصر دلالي آخر؛ فإن السياق هو الذي يصيّره حجة، وهو الذي يمنحه طبيعته الحجاجية؛ ثم إن العبارة الواحدة، قد تكون حجة أو نتيجة، أو قد تكون غير ذلك بحسب السياق.

ب. وهي نسبية : فلكل حجّة قوّة حجاجية معينة، فقد يقدم المتكلم حجة ما لصالح نتيجة معينة، ويقدم خصمه حجة مضادة أقوى بكثير منها. وبعبارة أخرى هناك الحجج القوية، والحجج الضعيفة والحجج الأوهى والأضعف.

ج. وهي قابلة للإبطال : وعلى العموم فإن الحجاج اللغوي نسبي ومرن وتدريجي وسياقي بخلاف البرهان المنطقي والرياضي، الذي هوة مطلق وحتمي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 19- 20.